أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

Gulf-Europe Programme

نظـرة تحليليـة | يناير 2026

تقييم نقدي للشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتّحاد الأوروبي

. الدكتور خليفة السويدي

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2026
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

الدكتور خليفة السويدي

باحث في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية في أبوظبي، ويدير برنامج العلاقات بين منطقة الخليج وأوروبا. الدكتور خليفة السويدي حاصل على درجة الدكتوراة من جامعة دورهام، وهو مؤلف كتاب "دولة الإمارات العربية المتحدة بعد الربيع العربي: إستراتيجية للبقاء" (بلومزبري، 2023).

مُلخَّص:

- انطلقت الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي منذ فترة تزيد قليلًا عن ثلاث سنوات. ورغم إحراز تقدم في مجالات التجارة والتعاون في الطاقة والتنسيق السياسي، لا تزال هناك اختلافات إزاء النهج المتبعة في نظم الحكم والاستقرار الإقليمي وسياسات تغير المناخ.

- تسلط الحربان الدائرتان في غزة وأوكرانيا الضوء على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

- تواجه أوروبا أزمة طاقة وعدم استقرار سياسي، مع مخاوف من انسحاب محتمل للولايات المتحدة في ظل رئاسة ترامب، مما يؤثر على حلف الناتو.

- عززت القمة الوزارية لدول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي التي عقدت في أكتوبر 2025 الشراكة بين الطرفين، مما أدى إلى إبرام "شراكة استراتيجية من أجل السلام والازدهار".

- أقر الاتحاد الأوروبي بالأدوار المتنوعة التي تنهض بها دول مجلس التعاون الخليجي في الوساطة وحل النزاعات والمساعدات الإنسانية، مما يشكل تحولاً ضرورياً في نمط تعامله مع دول الخليج.

- سياسة ترامب "أمريكا أولاً" والرسوم الجمركية هي تهديد رئيس للتعددية والتجارة العالمية.

- تُبيّن هذه النظرة التحليلية أنّه في حين تسعى أوروبا إلى تحقيق الاستقلال الاستراتيجي، فإنّ الوصول إلى ذلك قد يكون صعباً ومكلفاً. لذلك، يوصى باتباع سياسة تقوم على الترابط الاستراتيجي مع الشركاء الرئيسيين مثل دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تعزيز الأمن والازدهار للجميع.

- لكي يتم تنشيط التعاون بين الجانبين، تُقدِّمُ هذه النظرة التحليلية التوصيات التالية:

  » يجب على الاتحاد الأوروبي أن يدرك أنّه في حين أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تتفق معه في مسائل الأمن الجماعي، فإنها قد تختلف في مجالات أخرى.

  » ينبغي على الاتحاد الأوروبي التوقُّف عن اتّباع استراتيجية موحدة في التعامل مع شركائه في الخليج.

  » يجب على دولة الإمارات العربية المتحدة أن تستفيد بشكل أكبر من دورها كجسر بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب العالم في ضوء موقفها القائم على عدم الانحياز.

  » يدرك كُلٌّ من مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي ضرورة الترابط الاستراتيجي، مما يتيح فرصة لإقامة تعاون أمني أكثر مرونة للاستجابة لمتطلبات النظام العالمي المتغير.

  » يجب على الكتلتين وضع تدابير لحماية صناعاتهما الحيوية من أي آثار سلبية اقتصادية محتملة قد تحدث نتيجة للرسوم الجمركية التي يفرضها ترامب.

  » يجب إطلاق المزيد من المبادرات التي تعزز التفاهم بين الجانبين من خلال التبادل الثقافي والبرامج التعليمية المشتركة والتواصل بين الشعوب.

  » ينبغي زيادة وتيرة اجتماعات المسار الثاني التي يشارك فيها خبراء ومحللون من كلا الجانبين لمناقشة المجالات ذات الاهتمام المشترك.

تفاصيل الموضوع:

انطلقت الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي منذ ثلاث سنوات. وطغت مستجدات التغير في النظام العالمي على هذا الإعلان الذي كان ينتظره الجميع. وفي ضوء الصراع الدائر في أوكرانيا وتفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، تواجه الكتلتان العديد من العقبات التي تستدعي تعزيز التعاون والتنسيق بينهما.

في مواجهة أزمة الطاقة والتغيرات السياسية، تزداد الأوضاع في أوروبا هشاشةً بسبب الخطر الوشيك المتمثل في تخلي الولايات المتحدة عنها. ورداً على ذلك، صاغ الاتحاد الأوروبي رؤية للاستقلال الإستراتيجي، بحيث تكون أوروبا قادرةً على الدفاع عن نفسها تحسباً لأي انسحاب أمريكي محتمل.

يساور الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي مخاوف مماثلة بشأن مستقبل الولايات المتحدة كحليف وضمان للأمن. الآن وبعد أن أصبح دونالد ترامب رئيسًا، من المرجح أن يمضي قدمًا في تنفيذ سياسة "أمريكا أولاً"، التي من شأنها أن تحد من قدرة الولايات المتحدة على توفير ضمانات أمنية لشركائها منذ أمد بعيد.

أدى انعقاد القمة الوزارية الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2024 إلى الارتقاء بالشراكة القائمة إلى مستوى جديد كان التعاون في حاجة ماسة إليه. فقد اتفقت الكتلتان على إبرام "شراكة استراتيجية من أجل السلام والازدهار" لمعالجة القضايا الإقليمية والعالمية التي تهدد السلام والازدهار في المنطقتين.

اعترف الاتحاد الأوروبي رسمياً بالأدوار المختلفة التي تنهض بها دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الوساطة وحل النزاعات وتقديم المساعدات الإنسانية. ويشير هذا النهج المتطور إلى ابتعاد الاتحاد الأوروبي عن الأساليب السابقة التي كان يتعامل بها مع دول الخليج، والتي كانت ترتكز على الدبلوماسية التقليدية.

تواجه أوروبا حالياً سيناريو محفوفاً بالمخاطر في سعيها لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي. وتوضِّح هذه النظرة التحليلية أن هذا الهدف قد يكون صعب المنال نظراً لتكلفة إصلاح سياسة الدفاع الأوروبية، وتقترح اتباع سياسة الترابط الاستراتيجي، التي يمكن للاتحاد الأوروبي في إطارها أن يعمل جنباً إلى جنب مع شركائه الرئيسيين، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل تحقيق السلام والازدهار الجماعيين.

في ظل التغيرات السريعة التي تشهدها الساحة العالمية، من الضروري إجراء تقييم نقدي للسمات المشتركة والاختلافات القائمة بين الكتلتين. لذلك، من الضروري تعزيز التعاون والتفاهم بشأن التباينات المؤسسية، ونُهج الحكم المتنوعة، والتيارات الأيديولوجية، وتأثيرها على العلاقات بين الكتلتين. وبدون هذا الفهم، سيكون من الصعب تسوية الخلافات وتقوية التعاون بين الكتلتين.

السياق والخلفية

دشنت الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، التي أُعلن عنها في 18 مايو 2022، مرحلةً جديدةً في العلاقات بين الكتلتين، مما يدل على وجود توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أهمية منطقة الخليج وضرورة زيادة انخراط الاتحاد الأوروبي مع المنطقة.

رغم ما سبق، لم يوقع الطرفان اتفاقية تجارة حرة (يشار إليها هنا باتفاقية التجارة الحرة) ولم يضعا إطارًا شاملاً للتنسيق السياسي والتعاون في ضوء تحول أوروبا نحو الشعبوية اليمينية المتطرفة. وقد تأكد هذا التحول في انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة التي جرت في يونيو 2024:

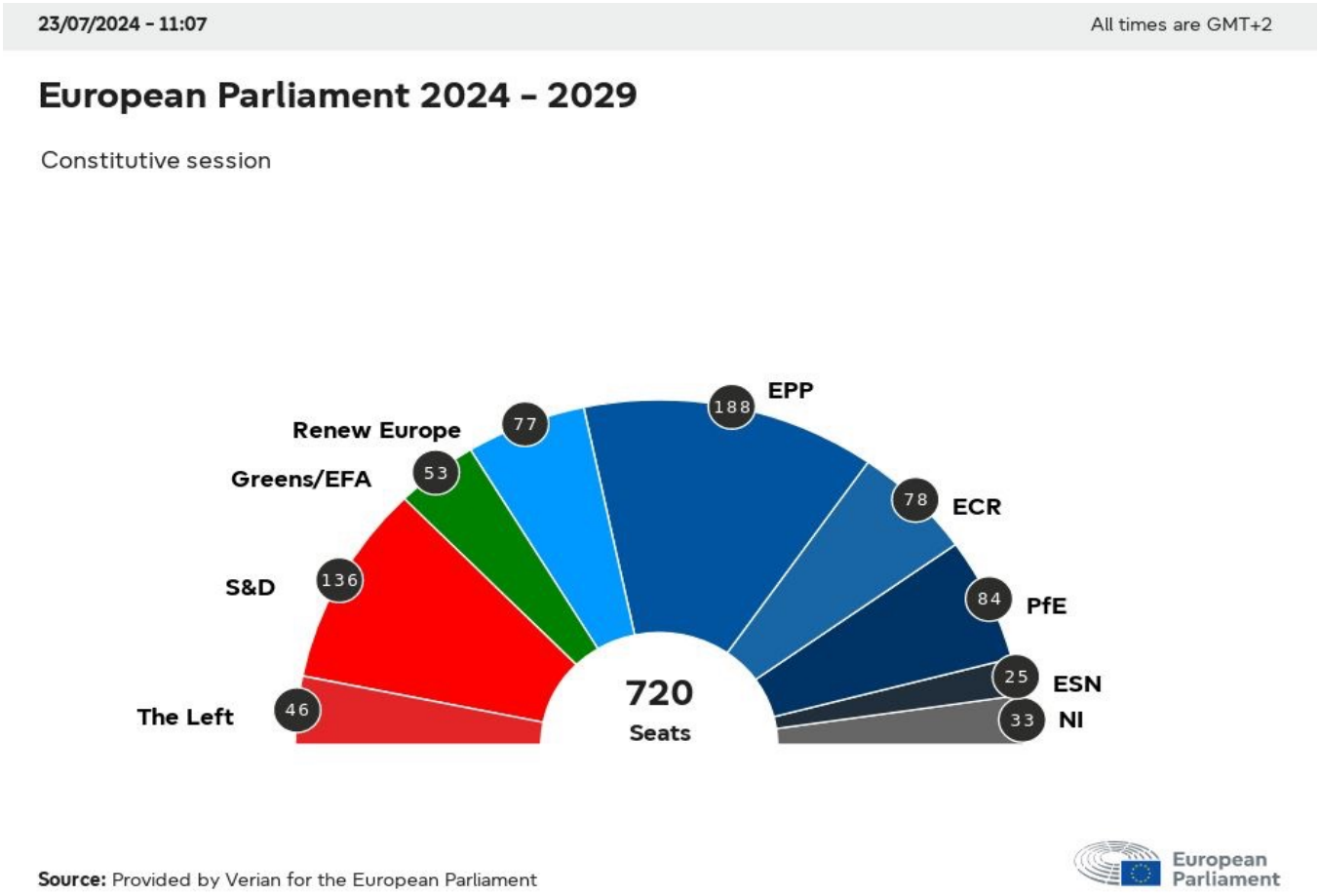

شهدت الانتخابات تحقيق مكاسب سياسية كبيرة لتحالف "الوطنيون من أجل أوروبا"، وهو ائتلاف يضم أحزاباً يمينية متطرفة وقومية من 11 دولة عضو في الاتّحاد الأوروبي. ومع زيادة تمثيل الجماعات اليمينية المتطرفة في البرلمان الأوروبي، من المؤكد أن لهجة الخطاب ستتنامى فيها النزعة القومية.

نتيجة لذلك، من المرجح أن يدافع هذا التحالف عن السياسات التي تحمي "القيم الأوروبية"، التي تعتبرها هذه الأحزاب تسمو بطبيعتها على أنظمة القيم الأخرى. وأدى تطبيع وانتشار أفكار اليمين المتطرف إلى تصاعد المشاعر المعادية للمسلمين في السنوات الأخيرة، مما دفع العديد من البلدان والجماعات ذات الأغلبية المسلمة إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الغرب.

سيؤثر ذلك سلبًا على العلاقات الدبلوماسية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، ويحدّ من إمكانية تعميق الشراكة الاستراتيجية، ويزيد من تفاقم الانقسامات القائمة في مجال الدين والثقافة.

في ضوء تزايد الخلافات بين أعضاء الكتلتين حول قضايا تتعلق بالأمن العالمي والإقليمي والتجارة والحكم، ستواجه الشراكة الاستراتيجية عقبات في المستقبل القريب. على الرغم من أن الاتفاقية حققت نجاحًا في عدة جوانب، إلا أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت ستحقق إمكاناتها المرجوة في السنوات القادمة.

في عام 2022، حدثت تطورات كبيرة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. ففي يناير 2022، زار الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي الدكتور نايف الحجرف بروكسل، حيث التقى بجوزيب بوريل، الممثل الأعلى السابق للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي. وبعد ذلك، عُقد اجتماع وزاري مشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في 23 فبراير 2022 في بروكسل، وهو أول اجتماع وزاري من هذا النوع منذ ست سنوات.[1]

كان ذلك الاجتماع الوزاري تطوراً إيجابياً. وأسهم إصدار المفوضية الأوروبية للبيان المشترك حول "الشراكة الاستراتيجية مع الخليج" في 18 مايو 2022 في تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. ويذكر البيان أن "أمن واستقرار منطقة الخليج لهما آثار مباشرة على الاتحاد الأوروبي" ويؤكد أن "الاتحاد الأوروبي سيستفيد بشدة من شراكة أكثر قوةً واستراتيجيةً مع مجلس التعاون الخليجي ودوله الأعضاء".[2] وتعزز الشراكة التعاون بين الكتلتين في عدة مجالات ذات اهتمام مشترك:

1. التجارة والاستثمار

- تعزيز العلاقات الاقتصادية وتنويع التجارة بين الكتلتين بما يتجاوز النفط والغاز.
- زيادة فرص الاستثمار والتعاون التنظيمي بين الطرفين.

2. تغيُّر المناخ والتحوُّل الأخضر

- بذل جهود مشتركة للتصدي لتغير المناخ.
- تعزيز الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة والتنمية المستدامة.

3. أمن الطاقة

- ضمان إمدادات مستقرة وآمنة من الطاقة.
- التعاون في مجال تقنيات الطاقة النظيفة وخفض انبعاثات الكربون.

4. شؤون الصحة في العالم

- تعزيز التعاون في مجال التأهب للأوبئة والاستجابة لها.
- دعم النظم الصحية العالمية وتوزيع اللقاحات.

5. التعاون في المجال الإنساني والتنموي

- زيادة التعاون والتنسيق لمعالجة الأزمات الإنسانية.
- بذل جهود مشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية.

6. السلام والاستقرار الإقليمي

- الارتقاء بالحوار وجهود حل النزاعات في الشرق الأوسط وخارجه.
- زيادة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة النووية.

7. التبادل الثقافي والتواصل بين الشعوب

- توسيع التعاون الأكاديمي والعلمي والثقافي.
- تسهيل التنقل والتفاهم المتبادل بين المجتمعات.

8. التعاون المؤسسي

- تعزيز العلاقات الدبلوماسية والمحادثات الدورية رفيعة المستوى.
- إنشاء منتديات منظمة للمناقشات السياسية والأمنية.

جمود التقدم في إبرام اتفاقية تجارة حرة

على الرغم من إقامة علاقات ثنائية متنوعة المستويات بين أعضاء الكتلتين، إلا أن التقدم نحو إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بين الكتلتين شهد جمودًا في بعض الأحيان وعقبات في التنفيذ في أحيان أخرى. وبخلاف اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي لعام 1998، أخفقت الكتلتان في إبرام اتفاقية للتجارة الحرة، حيث عُلّقت المفاوضات منذ عام 2008.[3]

أعاد الإعلان الصادر في عام 2022 بشأن الشراكة الاستراتيجية إحياء النقاش حول هذه القضية، حيث دعا المسؤولون من الجانبين إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية التجارة الحرة في أقرب وقت ممكن.[4]

على الرغم من تدشين الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي حول التجارة والاستثمار في عام 2017، لم يتم إحراز أي تقدم واضح في هذا الشأن. وعُقدت ست جلسات حوار منذ عام 2017، كان آخرها في بروكسل في مايو 2024. وركزت الجولة الأخيرة من الحوار على الاستثمار، وجهود التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وضرورة تعزيز التعاون لمواجهة تحديات تغير المناخ.

في ضوء تهديد ترامب لأوروبا بفرض رسوم جمركية، تخاطر أوروبا بالتخلف عن الركب في مجال التجارة الدولية والشراكات العالمية، مما يجعل من الضروري البحث عن شراكات تجارية جديدة. لهذا السبب من المهم أن تتوصل أوروبا إلى اتفاق مع دول مجلس التعاون الخليجي بشأن اتفاقية التجارة الحرة. العالم يتطور ودول مجلس التعاون الخليجي يزداد تأثيرها الاقتصادي وأهميتها الإستراتيجية بمرور الوقت.

تفوقت الصين، المنافس الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، بشدة على الاتحاد الأوروبي في إقامة علاقات تجارية واستثمارية سريعة مع نمو الاقتصاد غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي.[5] ومع ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الثانية من حيث أكبر الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث مَثّل 12.3% من إجمالي حجم تجارتها العالمية في عام 2023. وتجاوز إجمالي حجم التجارة في السلع بين الكتلتين 187 مليار يورو في عام 2023، بزيادة قدرها 6.74٪ مقارنةً بـ 175.2 مليار يورو في عام 2022. شهد عام 2022 زيادةً كبيرةً بنسبة 54٪ في إجمالي التجارة في السلع بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي من 113.5 مليار يورو في عام 2021. دول مجلس التعاون الخليجي هي حالياً سادس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، في حين يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثالثة بين أكبر الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي. بلغت التدفقات التجارية الثنائية مستويات قياسية في عام 2024، حيث تجاوز إجمالي التجارة 150 مليار يورو.

بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية في دول مجلس التعاون الخليجي 235.9 مليار يورو بحلول نهاية عام 2023. واستثمرت دول مجلس التعاون الخليجي بكثافة في الاتحاد الأوروبي، من خلال صناديق الثروة السيادية، في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك استثمارات كبيرة في العقارات والرياضة والطاقة. تماشياً مع تطلعات دول الخليج المتزايدة وتأثيرها العالمي، تحولت استراتيجية الاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي، سواء في الاتحاد الأوروبي أو على الصعيد العالمي، لتركز على الاستثمار في القطاعات التي تعتبر حيوية من الناحية الاستراتيجية لأهداف دول مجلس التعاون الخليجي على المدى البعيد. فقد استثمرت قطر بشدة في صناعة السيارات في أوروبا؛ ويمتلك صندوق الاستثمارات العامة السعودي معظم الأسهم في شركة لوسيد موتورز التي تصنع سيارات كهربائية فاخرة؛ وكذلك ضخت صناديق الثروة السيادية الإماراتية مثل مبادلة وجهاز أبوظبي للاستثمار استثمارات كبيرة في قطاعي الطيران والتكنولوجيا الحيوية في أوروبا.

رغم أن التجارة قد تأثرت سلبًا بسبب اضطراب سلاسل الإمداد العالمية نتيجة لفيروس كورونا، فإنّ فترة ما بعد الجائحة شهدت انتعاشًا في التجارة والانخراط السياسي. وهذا الأساس يجب البناء عليه في ظل دخول السياسة والتجارة العالميتين مرحلة جديدة تتسم بعدم الاستقرار والصراع. إذا كان يمكن الاعتماد على الإنجازات الدبلوماسية الأخيرة، فمن المتوقع أن يستمر نمو التجارة بين الكتلتين.

لما كانت المفاوضات الأخيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي قد تركزت على تعزيز السلام والازدهار في المنطقتين وخارجهما، فمن المرتقب أن يجري الدفع نحو توقيع اتفاقية تجارة حرة. ومع ذلك، فإن القضية التي لا تزال قائمة هي مدى الاختلاف بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي حول عدد من القضايا الرئيسية. وهذا له تأثير مباشر على عملية التفاوض مع الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، ستتبع دول مجلس التعاون الخليجي التي لم يتم إعفاء مواطنيها بعد من متطلبات تأشيرة شنجن نهجاً مختلفاً في المفاوضات عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي عضو رئيس في مجلس التعاون الخليجي، والتي حصلت فعلًا على إعفاءات من التأشيرة لمواطنيها منذ عقد من الزمن.

بالإضافة إلى ما سبق، أسفرت الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي عن نتائج إيجابية وإن كانت متباينة بين دول الخليج. على سبيل المثال، تفوقت دولة الإمارات العربية المتحدة على معظم دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التنويع الاقتصادي بفضل تركيزها على تعزيز التجارة والاتصال والرقمنة. وقد أدى ذلك إلى تباين الأولويات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، مما ترتب عليه إبطاء وتيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي.

يهدف مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، بُغية إنشاء اتحاد جمركي وسوق مشتركة. ومع ذلك، واجهت مسيرة التكامل بعض الصعوبات بسبب الاختلافات بين الدول الأعضاء بشأن الحواجز التجارية ووتيرة الإصلاحات الاقتصادية.[6]

هذا يفسر سبب تفضيل دولة الإمارات العربية المتحدة التعامل مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أساس ثنائي. فبعد زيارتين رسميتين ناجحتين إلى فرنسا وإيطاليا، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عزمها مواصلة مسار التعاون الثنائي مع الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى اتفاقية تجارة حرة. وناقش صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد، رئيس الدولة، ورئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني هدف دولة الإمارات المتمثل في تعزيز وجود الدولة في الأسواق الأوروبية بمساعدة إيطاليا. وركز الجانبان على التفاوض لإبرام اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة، وهي اتفاقية تجارة حرة ثنائية، مع الاتحاد الأوروبي لتحرير السوق من أجل تعزيز التبادل التجاري.[7]

جرى التأكيد على ذلك مؤخرًا في إعلان رسمي بأن دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي قد بدآ مفاوضات لإبرام اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة. واتفق صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، مع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في مكالمة هاتفية على بدء المفاوضات لإبرام اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة. ويأتي هذا الإعلان بعد توقيع معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير الدولة للتجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفاليس دومبروفسكيس، المفوض الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، على بيان نوايا مشترك، مما يمثل البداية الرسمية للمفاوضات بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي. وهناك مؤشرات قوية على أنه سيتم التوصل إلى اتفاق، حيث تدرك كلٌّ من الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي الحاجة إلى ذلك في ظل التهديد الوشيك بحرب تجارية عالمية. فضلًا عن ذلك، ستعزز الاتفاقية الاستثمار والتعاون في قطاعات رئيسية مثل الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والمواد الخام الأساسية.[8]

رغم ذلك، من غير المرجح أن تعوق الاتفاقية الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي التقدم نحو إبرام اتفاقية تجارة حرة بين دول مجلس التعاون الخليجي المتبقية والاتحاد الأوروبي.

أعلن المسؤولون خلال أول اجتماع وزاري بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2024 عن اهتمامهم بإحياء مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الكتلتين. وعلى الرغم من وجود إرادة سياسية كافية لاستئناف المفاوضات الرسمية هذه المرّة، لا تزال هناك بعض التحديات التي يجب مواجهتها.

بدأت المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاقية تجارة حرة بين الكتلتين رسمياً في عام 1990، لكنها واجهت عدة عقبات بسبب خلافات حول التعريفات الجمركية وبعض المسائل السياسية ونفاذ شركات الاتحاد الأوروبي إلى الأسواق الخليجية. في ذلك الوقت، كانت دول مجلس التعاون الخليجي تبدي تحفظها على فتح أسواقها المحلية أمام الشركات الأجنبية والسماح للأجانب بتملك الشركات.

إحدى أبرز العقبات هي إصرار الاتحاد الأوروبي على إلغاء رسوم التصدير على منتجات الطاقة، مما سيعزز وصول الشركات الأوروبية إلى أسواق الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي. وبجانب الرغبة في الوصول إلى أسواق الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، طالبت الشركات الأوروبية أيضًا بالدخول في قطاعات مثل الاتصالات والقطاع المالي. ولطالما عارضت دول مجلس التعاون الخليجي فتح اقتصاداتها أمام الشركات الأجنبية، بما في ذلك شركات الاتحاد الأوروبي، من أجل حماية صناعاتها المحلية.

تُفضِّل دول مجلس التعاون الخليجي التحرير الاقتصادي التدريجي بما يتماشى مع رؤاها وأولوياتها المحلية. ويشمل ذلك تمكين الشركات المحلية ورواد الأعمال لتدفع تدريجياً إستراتيجيات التنويع الخليجية قدمًا.[9] وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل دول مجلس التعاون الخليجي لا ترغب في تبني نهج التحرير الاقتصادي على طريقة الاتحاد الأوروبي. وترى دول الخليج أن هذا الأمر سيفيد أوروبا أكثر مما سيفيد دول الخليج.

لا يزال إصرار الاتحاد الأوروبي على إدراج "بنود حقوق الإنسان" في اتفاقياته التجارية يواجه معارضةً من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعتبر دول الخليج ذلك افتئاتًا على سيادتها. ومع ذلك، وكما ورد سابقًا، فإن احتمال اندلاع حرب تجارية عالمية قد يدفع الاتحاد الأوروبي إلى اتباع نهج مختلف في المفاوضات هذه المرّة. ففي ضوء خطر الركود

الاقتصادي، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الحديث. حيث تتنامى أهمية مجلس التعاون الخليجي من حيث نفوذه ومكانته، وبالتالي سيكون هناك ضغط على الاتحاد الأوروبي للوفاء بالوعود التي قطعها في قمة أكتوبر الماضي.

هناك عقبة رئيسية أخرى يجب تجاوزها، وهي الآليات التجارية المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة (ESG) التي أدخلها الاتحاد الأوروبي مؤخرًا، والتي تشمل آلية تعديل الحدود الكربونية (CBAM) وتوجيهات العناية الواجبة بالاستدامة المؤسسية (CSDDD). الهدف من هذه الآليات هو ضمان التزام التجارة بالمعايير البيئية والأخلاقية. وفي حين أنه من المنطقي القول بأن هذه الآليات ستساعد الاتحاد الأوروبي على تحقيق أهدافه البيئية، إلا أنها قد تُعتبر شكلاً من أشكال تقييد التجارة. فقد يواجه كبار مصدري الألومنيوم والصلب والبتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، عقوبات مالية مع قيام الاتحاد الأوروبي بفرض رسوم جمركية على الواردات كثيفة الكربون.

CBAM definitive regime (from 2026)

EU importers of goods covered by CBAM will register with national authorities where they can also buy **CBAM certificates.** The price of the certificates will be calculated depending on the **weekly average auction price of EU ETS allowances** expressed in €/tonne of CO_2 emitted.

EU importers will **declare the emissions** embedded in their imports and **surrender** the corresponding number of certificates each year.

If importers can prove that a **carbon price has already been paid** during the production of the imported goods, the corresponding amount **can be deducted.**

المصدر: المفوضية الأوروبية، الاتحاد الضريبي والجمركي [10]

يمكن التغلب على هذه العقبات التنظيمية من خلال التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، خاصة إذا تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من إقناع الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بمعايير الاستدامة الحالية في دول مجلس التعاون الخليجي. وبرزت دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة رائدة في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة. ففي عام 2021، بدأت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم في إنتاج الألمنيوم باستخدام الطاقة الشمسية في محاولة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وسيقلل استخدام الطاقة الشمسية لصهر الألومنيوم بشدة من الانبعاثات المرتبطة بممارسات الصهر التقليدية. [11]

أكد وزير التجارة الإماراتي ، معالي الدكتور ثاني الزيودي، على أهمية السرعة والواقعية في المفاوضات، مشيراً إلى أن الصفقات مع الكتل تستغرق وقتاً أطول من الصفقات الثنائية، ومؤكداً استعداد دولة الإمارات للتأقلم مع الوضع. [12]

اللوائح المتطورة في دولة الإمارات العربية المتحدة والبنية التحتية اللوجستية المصممة وفقًا لأعلى المعايير العالمية والانفتاح على رأس المال الأجنبي كلها عناصر جذب للمستثمرين الأجانب. وبعد أن رسخت دولة الإمارات مكانتها الرائدة على الصعيد الإقليمي في مجال سهولة ممارسة الأعمال التجارية وحماية رؤوس الأموال الأجنبية، فليس من الغريب أن تستمر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة في الازدياد. ففي عام 2024، تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد 45 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 48.7% عن العام السابق. [13] وبفضل المبادرات التي قادتها الحكومة، مثل السماح بملكية أجنبية بنسبة 100٪ للشركات في الدولة وإصلاح نظام التحكيم، صارت دولة الإمارات خياراً آمناً للشركات الأجنبية التي تسعى إلى دخول أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وكذلك، تتوافق أجندة دولة الإمارات الخضراء لعام 2030 توافقًا وثيقًا مع أهداف الاستدامة في الاتحاد الأوروبي. وبموجب الخطة، تأمل دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل وخفض انبعاثات البلاد.[14] وفي إطار الخطة الخضراء لدولة الإمارات، ضخت الدولة استثمارات كبيرة في مشاريع الطاقة المتجددة في جميع أنحاء أوروبا، وتحديداً في إسبانيا والبرتغال واليونان وألمانيا.[15]

التحديات والفرص

أثار الخلاف الأخير بين الرئيس ترامب والرئيس الأوكراني زيلينسكي إبان اجتماعهما في البيت الأبيض مخاوف في جميع أنحاء أوروبا. حيث يُنظر الآن إلى الولايات المتحدة على أنها تخلت عن أوكرانيا في حربها ضد روسيا. ويخشى الأوروبيون أن يؤدي ذلك إلى تشجيع بوتين وأن يشكل ذلك تهديدًا مباشرًا للأمن الأوروبي، ولذلك حثوا قادتهم على إعادة تقييم وضعهم الأمني الحالي بعيدًا عن الاعتماد على الدعم العسكري الأمريكي. وهناك مؤشر قوي على أن الاتحاد الأوروبي لا ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها ضامن للأمن، بل كقوة مزعزعة للاستقرار في النظام العالمي الحالي.

استضافت المملكة المتحدة، التي لم تعد عضوًا في الاتحاد الأوروبي، قمّةً في لندن في 2 مارس 2025 لدعم أوكرانيا وزيلينسكي في أعقاب الخلاف العلني الذي حدث في البيت الأبيض بين ترامب وزيلينسكي. واختتمت القمة بتشكيل "تحالف الراغبين" الذي يضم الدول الأوروبية التي تعهدت بمواصلة دعم أوكرانيا. وترددت أنباء عن نشر قوات في أوكرانيا، لكن هذا الأمر لا يزال غير مؤكد نظراً للقيود المالية وتباين المصالح الوطنية في مختلف أنحاء أوروبا.

أدى التوافق الذي حدث مؤخرًا بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة إلى عدد من التفاهمات الدبلوماسية بينهما، والتي تُوّجت بتوقيع اتفاقيات جديدة في مجال الدفاع والتجارة في أول اجتماع رسمي بينهما منذ خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. ويشمل ذلك اتفاقية دفاعية جديدة ستتيح لصناعة الدفاع البريطانية الوصول إلى صندوق الدفاع المقترح للاتحاد الأوروبي تحت اسم "الإجراءات الأمنية لأوروبا (SAFE)" بقيمة 175 مليار يورو.

الاختلافات الثقافية هي من بين أبرز التحديات أمام التعاون بين دول الخليج والاتحاد الاوروبي. حيث تصر فرنسا على حماية "حرية التعبير" في الداخل وسط مخاوف واسعة لدى المسلمين بشأن الإساءة للدين. في عام 2020، وعقب حادثة إهانة للدين الإسلامي في فرنسا، بدأت محلات التسوق في الكويت وقطر مقاطعة المنتجات الفرنسية. وأدى الحادث كذلك إلى هجوم على القنصلية الفرنسية في جدة. وتواجه أوروبا صعوبات بسبب السياسات الشعبوية وصعود اليمين المتطرف، كما يتضح من النجاحات الأخيرة التي حققها حزب التجمع الوطني، مما قد يؤثر سلبًا على مستقبل العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي.[16]

برزت قضية الاختلافات الثقافية مرّة أخرى في عام 2023، عقب حادثة حرق القرآن في السويد. حيث أثار هذا الحادث غضب وسخط المسلمين في جميع أنحاء العالم، مما ساعد في إزكاء الاعتقاد السائد لدى الكثيرين بأن مظاهر كراهية الإسلام هي ظاهرة منهجية وتحظى بتأييد الدول والمجتمعات الغربية. وكان من نتيجة ذلك زيادة الاستقطاب بين أوروبا ودول جنوب العالم، والجاليات المسلمة والبلدان المضيفة لها في الغرب. ويتعمق هذا الانقسام يوماً بعد يوم، مستنداً إلى أبعاد ثقافية ورمزية.

يرى العالم الإسلامي أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء يجب أن يتعاملوا مع هذه المسألة بجدية. فالتقاعس يقوّض المحاولات الأخيرة التي تبذلها أوروبا لبناء شراكة استراتيجية مع دول الخليج، التي كان معظمها ينتقد هذه الموضوع علانيةً، ويؤدي أيضًا إلى تعميق الاستقطاب العالمي. وهذا النقاش الذي أثاره حرق القرآن هو فرصة لأوروبا لإعادة النظر في نهجها تجاه بلدان الجنوب، الذي غالباً ما يُنظر إليه على أنه نهج متعالٍ أخلاقياً وتجاري بحت.

أمّا الجانب الإيجابي، فإنّ الاتحاد الأوروبي يُقرُّ بالحاجة الملحة إلى استراتيجية جديدة وموحدة لتحسين وتوجيه التوافق الاستراتيجي المتنامي مع دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات التجارة والاستثمار والتقنيات الناشئة وأمن الطاقة وتغير المناخ والتحول الأخضر والعلاقات بين الشعوب والأمن الإقليمي والعالمي والقضايا الإنسانية، وكذلك الحاجة إلى مرحلة جديدة من التعاون المؤسسي المحدد.[17]

يُظهر الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي حالياً توافقاً كبيراً حول الإجراءات ذات الأولوية الحاسمة في غزة والسعي إلى حل نهائي قائم على حل الدولتين. وهناك إجماع بين الكتلتين على أهمية منع التصعيد العسكري أو سباق التسلح النووي في المنطقة، ودفع عملية السلام في اليمن، وحماية حرية الملاحة.[18]

ترامب في فترته الثانية: ما الذي ينتظر أوروبا؟

يهدد ترامب مرارًا وتكرارًا بالانسحاب من حلف الناتو، تماشياً مع هدفه المتمثل في عزل الولايات المتحدة عن القضايا الدولية وتجنب النزاعات.

ولما كان ترامب هو القطب الرئيس لنهج "أمريكا أولاً"، فقد يتطرق ثانيةً إلى مسألة انسحاب الولايات المتحدة من حلف الناتو. ولكن هذه المرّة، قد يكون رد أوروبا أكثر حدّة وقد يتحول إلى أزمة دبلوماسية. وتدرك أوروبا احتمال عدم قدرتها على إدارة الوضع الأمني الحالي في حالة انسحاب الولايات المتحدة من حلف الناتو.

بالرغم من هذه المخاوف الممتدة، أسفرت قمة الناتو الأخيرة في لاهاي عن نتائج إيجابية لكل من الاتحاد الأوروبي والناتو، وأكدت التزام ترامب بدعم الناتو رغم خطابه العدائي تجاه الحلف في الماضي. ومن المرجح أن هذا التحول قد حدث عندما وافق جميع أعضاء حلف الناتو البالغ عددهم 32 عضوًا (باستثناء إسبانيا) على زيادة إنفاقهم العسكري إلى 5٪ من إجمالي ناتجهم المحلي بحلول عام 2035. [19] وليس من المفاجئ أن ترامب أيّد نتائج القمة، مؤكداً التزام بلاده بالمادة 5 من معاهدة الناتو لعام 1949. [20]

مع ذلك، لا تزال أوروبا تتصرف بناء على إحساس بتنامي التهديد، بسبب الصراع المستمر في أوكرانيا. وتعتقد أوروبا أنه من المحتمل حدوث تداعيات جيوسياسية مع استمرار الحرب. وقد تعهد ترامب بإنهاء الحرب في أوكرانيا في حملته الانتخابية؛ ولكن من غير المؤكد ما إذا كان بإمكانه صياغة اتفاق سلام يتوافق مع مصالح حلفاء أمريكا منذ أمد بعيد وهم الأوروبيون . وعلى الرغم من أن ترامب يبدو أنه يتبنى نهجًا أكثر تصالحًا تجاه بوتين مقارنة بسابقيه، إلا أنه لم يتردد في فرض عقوبات على روسيا أو تقديم المساعدة العسكرية لأوكرانيا عند الضرورة.

في عام 2019، أصبح ترامب أول رئيس أمريكي يقدم مساعدات عسكرية لأوكرانيا بقيمة 1.5 مليار دولار، وشملت الأسلحة والدعم العسكري العام. ولكن في ضوء نضوب مخزون الذخيرة الأمريكي، سيضطر ترامب بالتأكيد إلى تقديم بعض التنازلات لبوتين؛ لأن الحرب في أوكرانيا أثرت بوضوح على التقييمات الأمنية لكل من الولايات المتحدة وأوروبا.

بالنظر إلى رفض أوروبا المستمر للرضوخ لمطالب بوتين، فإن أي تنازلات قد يقدمها ترامب لبوتين من المرجح أن تثير استياء حلفائه الأوروبيين وتهدد العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وأوروبا على الأقل في السنوات الأربع المقبلة.

عند الحديث عن التجارة، فإن سياسات دونالد ترامب التجارية العدوانية "أمريكا أولاً" تهدد كُلّاً من دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا بدرجات متباينة. فإذا فرض ترامب رسومًا جمركية وحواجز تجارية جديدة، فسوف تنخفض صادرات الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي إلى الولايات المتحدة، مما يزيد الضغط على كلا الكتلتين للتفاوض لإبرام اتفاقية تجارة حرة.

سيتضرر قطاع الصلب والألمنيوم في الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية الجديدة البالغة 25٪ على الواردات، مما يعرض للخطر ما يقرب من 3.1 مليار دولار من صادرات المعادن الأوروبية إلى الولايات المتحدة. وتواجه الاقتصادات الكبرى مثل ألمانيا وإيطاليا، اللتان تقعان ضمن أكبر عشرة موردين للصلب إلى الولايات المتحدة، خطرًا كبيرًا. في حالة فرض الولايات المتحدة رسوم جمركية على السيارات (زيادتها من 2.5% إلى 25%)، ستواجه صناعة السيارات الأوروبية الحيوية انكماشًا حادًا ـ حيث ستصير صادرات السيارات السنوية إلى الولايات المتحدة البالغة 56 مليار يورو (20% من صادرات السيارات في الاتحاد الأوروبي) أقل تنافسية بكثير.

ستتأثر دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً، وهي طرف عالمي مهم في قطاع الصلب والألمنيوم، بالرسوم الجمركية المحتملة، مما سيؤدي إلى توتر دبلوماسي بين إدارة ترامب وأحد أقرب حلفائها في الشرق الأوسط. صدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة 500,000 طن من الصلب و300,000 طن من الألومنيوم إلى الولايات المتحدة في العام الماضي وحده. فيما يتعلق بصادرات الألمنيوم، تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الرابعة في توريد الألمنيوم إلى الولايات المتحدة. لذلك، فإن أي رسوم جمركية قد يفرضها ترامب ستؤثر بشدة على حصة دولة الإمارات في السوق الأمريكية، خاصة أنها تهدف إلى تعزيز مكانتها كمركز عالمي للتجارة والتصدير.

وربما تحصل دولة الإمارات العربية المتحدة على إعفاءات من الرسوم الجمركية على الألمنيوم كما كان الحال في ولاية ترامب الأولى، ولكن التهديد لا يزال قائماً حيث يبدو أن ترامب مصمم على الدفع باتجاه سياسة تقييد التجارة.

أهمية حوار المسار الثاني

جرت العديد من المناقشات غير الرسمية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي تمهيدًا لقمة أكتوبر الماضي. بخلاف الفترات السابقة، وبالنظر إلى المكانة العالمية المتنامية لدول مجلس التعاون الخليجي، تطورت طبيعة الخطاب تبعاً لذلك. ومع تعمق العلاقة الاستراتيجية بين الكتلتين، من المنطقي أن تزداد تطلعات دول مجلس التعاون الخليجي، مما قد يغير مسار الشراكة في المستقبل.

أحد المصادر الرئيسية للتوتر والاختلاف المحتمل هو الموقف الحالي للاتحاد الأوروبي بشأن الصراع في غزة. فاستناداً إلى مشاركة المؤلف في مثل هذه الاجتماعات، كان من الواضح أن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى معالجة مسألة تدهور صورته العامة في العالم العربي. وقد أعربت العديد من الدول الأوروبية والمسؤولون والمواطنون علانيةً عن الحاجة الملحة لوضع حد لإراقة الدماء والمعاناة الإنسانية. وفي الواقع، اعترفت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي فعلًا بدولة فلسطين، لكن الاتحاد الأوروبي ككل يُنظر إليه على أنه يخفق في ممارسة الضغط على إسرائيل. وواصل الاتحاد الأوروبي نهجه المتسق بشأن الحرب في غزة، منتقداً الآثار الإنسانية المدمرة التي تسببت بها العمليات العسكرية الإسرائيلية. ومع ذلك، هناك تباين واضح بين الخطاب والأفعال كما هو الوضع الآن.

سيؤثر التحول الأوروبي نحو الأفكار اليمينية المتطرفة وارتفاع المشاعر العامة المعادية للإسلام تأثيرًا شديدًا على صورة الاتحاد الأوروبي في منطقة الخليج. ويعتبر عدد كبير من سكان الخليج أوروبا وجهةً لقضاء العطلات والتعليم والسياحة العلاجية، ولكن ارتفاع معدل حدوث مثل هذه الحالات قد يدفع سكان الخليج إلى البحث عن بدائل أخرى.

بدا موقف الاتحاد الأوروبي من الحرب الأخيرة بين إسرائيل وإيران، الذي أعاد التأكيد على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها مع الحث على تهدئة الأوضاع - بدا غامضاً من الناحية الاستراتيجية. فعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لم يؤيد صراحة الضربات الجوية الاستباقية التي شنتها إسرائيل ضد إيران، إلا أنه بدا عاجزاً عن تحقيق التوازن بين حياده الدبلوماسي المتصور وتوافقه مع الولايات المتحدة وإسرائيل.[21]

مع ذلك، وبالنظر إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يفضل النهج الدبلوماسي في التعامل مع الأمن الإقليمي، فهناك إمكانية لتعميق التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بنهج تخفيف حدة النزاعات. ويمكن أن تلعب مبادرات المسار شبه الرسمي والمسار غير الرسمي دوراً أساسياً في سد الفجوات العملية القائمة وصياغة استراتيجية ترتكز على التوافق. ولتحقيق ذلك، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يبذل الوقت والجهد لإنشاء شبكات اجتماعية بين الخليجيين ونظرائهم الأوروبيين.

واقع الأمر أن هذه الشبكات الاجتماعية القوية ضرورية لوضع أساس متين لتعزيز العلاقات بين الكتلتين وتقوية الترابط بينهما. كان هناك اتفاق بين المشاركين من دول مجلس التعاون الخليجي في الحوارات الأخيرة على أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يتعامل بصورة بنّاءة أكثر مع دول مجلس التعاون الخليجي. ويتعين على الاتحاد الأوروبي إعادة تقييم استراتيجيته الإقليمية لتتوافق توافقًا أكبر مع التوقعات والأهداف المحددة لمجلس التعاون الخليجي. وأحد المنطلقات المجدية هي التحول من إسقاط المنظور الأوروبي على دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاعتراف بالاحتياجات والأهداف المتنوعة لكل دولة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ومن الضروري أيضًا أن يُوضع في الاعتبار الطبيعة المتنوعة والمتغيرة للمجتمعات الخليجية.

يمتد هذا إلى حقوق الإنسان، حيث أحرز الطرفان تقدماً كبيراً في مناقشاتهما، ولكن لا يزال هناك مجال لمزيد من التبادل البنّاء للآراء ووجهات النظر.

بناء القدرات أمر بالغ الأهمية لتعزيز المشاركة المستدامة، وكذلك تصحيح الاختلالات الحالية في ميزان القوى، لا سيما داخل الاتحاد الأوروبي. إن معالجة هذه الجوانب أمر ضروري لاستعادة الثقة وضمان ازدهار الشراكة الاستراتيجية دون الآثار الضارة لفرض أطر معيارية على دول مجلس التعاون الخليجي.

الترابط الاستراتيجي في مقابل الاستقلال الاستراتيجي

أعطت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، الأولوية للاستقلال الاستراتيجي كأحد الركائز الأساسية في مهمتها. وقال شارل ميشيل، الرئيس السابق للمجلس الأوروبي، قولته المشهورة عن الاستقلال الاستراتيجي بأنّه "الهدف الأساسي لجيلنا". وشارك الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورؤساء دول آخرون بنشاط في إعداد هذا المفهوم.

ظهر هذا المصطلح في خطاب الاتحاد الأوروبي في أوائل عام 2010، وبات أكثر بروزًا في عام 2013 على وجه التحديد.[22]

في عام 2016، عرّف المجلس الأوروبي الاستقلال الاستراتيجي بأنه "القدرة على التصرف المستقل عند الضرورة وبالتعاون مع الشركاء كلما أمكن ذلك". ومع ذلك، وجد المسؤولون والخبراء أنفسهم مضللين بسبب النطاق الواسع للمفهوم، الذي يتجاوز هدفه الأصلي المتمثل في تطوير الدفاع الأوروبي ليشمل عدة مجالات مثل التجارة والصحة والغذاء والطاقة وشبكات الإمداد والمعادن الأساسية. وينبغي التنويه إلى أن دفع أوروبا نحو الاستقلال الاستراتيجي كان نتيجةً لسلسلة من الأحداث البارزة، بما في ذلك خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتحولات في سياسة الولايات المتحدة خلال ولاية ترامب الأولى، وجائحة كوفيد.[23]

في حين أن خطاب الاستقلال الاستراتيجي قد هيمن على الخطاب السياسي الأوروبي في السنوات الأخيرة، إلا إنه بات واضحًا أن تحقيق أوروبا لهذه الأهداف سيستغرق وقتًا طويلاً نظرًا لاحتمال ظهور تباينات مؤسسية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، يتطلب الاستقلال الاستراتيجي توافقاً في الآراء أكثر من مجرد استثمار المزيد من رأس المال في الدفاع الجماعي. وهذا لا يعني إنكار أهمية الاستثمار في الدفاع الجماعي، ولكن بدون وجود توافق سياسي بين الدول الأعضاء، ستظل مثل هذه المبادرات تواجه تحديات في التنفيذ.

هنا يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يُغيِّر طريقة تفكيره الحالية التي تعطي الأولوية للاستقلال الاستراتيجي إلى طريقة تفكير تعزز الترابط الاستراتيجي. حيث يعترف الترابط الاستراتيجي في جوهره بالحاجة إلى شراكات مرنة تؤازر بعضها بعضاً وتكون مستدامة في الوقت نفسه. فيما يتعلق بالعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، فإنّ تحقيق مستوى عالٍ من الترابط الاستراتيجي أمر ضروري لإطلاق العنان لإمكانات الشراكة الاستراتيجية التي دخلت عامها الثالث. في حين أن الشراكة الاستراتيجية الحالية توفر خارطة طريق منظمة للتعاون في مجموعة متنوعة من المجالات، لا يزال هناك مجال كبير للتحسين، بدءًا من تعزيز التعاون الأمني بين الكتلتين.

استنادًا إلى مشاركة المؤلف في المنتديات الثنائية، من الواضح أن المشاركين من دول مجلس التعاون الخليجي يشعرون أن الاتحاد الأوروبي لا يُقرُّ إقرارًا كاملًا بمخاوفهم الأمنية وأولوياتهم الاستراتيجية. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي ينظر إلى مجلس التعاون الخليجي باعتباره مركزًا للاستقرار والوساطة في المنطقة، فإن عدم قيامه بدور حاسم قد يؤثر سلبًا على المنطقة. من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يتجاوز الأطر المثالية ويركز بدلاً من ذلك على العمل مع شركائه في الخليج لمعالجة التهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي. وهذا يستلزم تخصيص الموارد الدبلوماسية والمالية والدفاعية حيثما تكون هناك حاجة ماسة إليها.[24]

يمكن التفاوض على اتفاقية مشابهة لاتفاقية الأمن والدفاع بين الاتحاد الأوروبي وكندا، الموقعة في 23 يونيو 2025، بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. حيث ينص الاتفاق على إقامة تعاون رسمي بين الاتحاد الأوروبي وكندا في مجالات الأمن وإدارة الأزمات ومراقبة الأسلحة.[25] ويُكمِل اتفاق مماثل مع دول الخليج حجة الترابط الاستراتيجي التي تطرحها هذه الورقة البحثية، حيث إن إبرام اتفاق ملزم بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي من شأنه أن يعزز الأمن الجماعي، لا سيما بالنظر إلى المخاطر التي تهدد طرق التجارة والممرات البحرية مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب. ولما كانت أوروبا تعتمد على صادرات النفط والغاز من الخليج، فإن تعزيز التعاون الأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي يصبح ضرورةً استراتيجيةً من شأنها حماية سلاسل الإمداد من أي تهديدات.

كما ذُكر سابقاً، دفعت سياسة ترامب "أمريكا أولاً" الأوروبيين إلى التخطيط لمستقبل لا تلبي فيه الولايات المتحدة متطلباتهم الأمنية.

في 4 مارس 2025، قدمت أورسولا فون دير لاين خطة لتعزيز الدفاع الأوروبي والقوة العسكرية أطلق عليها اسم "إعادة تسليح أوروبا". وستسهم مبادرة "إعادة تسليح أوروبا" بمبلغ 800 مليار يورو في ميزانية الدفاع للاتحاد الأوروبي، مما يمثل بداية عهد جديد للدفاع والأمن الأوروبيين.

ولكن بقدر ما يبدو من طموح في الخطة، فإن تكلفتها قد تكون باهظةً بالنسبة لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، مما قد يؤدي بدوره إلى اتخاذ تدابير تقشف في جميع الدول الأعضاء. وأعربت بلجيكا مؤخراً عن قلقها إزاء قرار زيادة الإنفاق الدفاعي، مدعيةً أن ذلك سيؤدي إلى تقليص الميزانية في المستقبل.

قال وزير المالية البلجيكي فنسنت فان بيتجيم في مقابلة أجريت معه مؤخراً إنّ "كل يورو يمثل عجزاً اليوم... هو يورو سيصبح ديناً، وهذا الدين سيصبح يوماً ما ضريبة أو تخفيضاً في ميزانية دولة الرفاه الاجتماعي". وأشار إلى أنه في حين أن الدفاع يمثل أولوية، ينبغي ضمان استدامة دولة الرفاه.[26]

التوصيات

في ظل التغيرات السريعة التي تشهدها الساحة العالمية، من الضروري إجراء تقييم نقدي لأوجه التشابه والاختلاف القائمة بين الكتلتين. لذلك، من الضروري تعزيز التعاون والتفاهم بشأن التباينات المؤسسية، ونُهج الحكم المتنوعة، والتيارات الأيديولوجية، وتأثيرها على العلاقات بين الكتلتين. وبدون هذا الفهم، سيكون من الصعب تسوية الخلافات وتقوية التعاون بين الكتلتين.

لكي يتم تنشيط التعاون بين الجانبين، تُقدّمُ هذه النظرة التحليلية التوصيات التالية:

- يجب على الاتحاد الأوروبي أن يدرك أنّه في حين أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تتفق معه في مسائل الأمن الجماعي، فإنها قد تختلف في مجالات أخرى.
- ينبغي على الاتحاد الأوروبي التوقُّف عن اتّباع استراتيجية موحدة في التعامل مع شركائه في الخليج.
- يجب على دولة الإمارات العربية المتحدة أن تستفيد بشكل أكبر من دورها كجسر بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب العالم في ضوء موقفها القائم على عدم الانحياز.
- يدرك كُلٌّ من مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي ضرورة الترابط الاستراتيجي، مما يتيح فرصةً لإقامة تعاون أمني أكثر مرونة لتلبية متطلبات النظام العالمي المتغير.
- يجب على الكتلتين وضع تدابير لحماية صناعاتهما الحيوية من أي آثار سلبية اقتصادية محتملة قد تحدث نتيجة للرسوم الجمركية التي يفرضها ترامب.
- ينبغي إطلاق المزيد من المبادرات التي تعزز التفاهم بين الجانبين من خلال التبادل الثقافي والبرامج التعليمية المشتركة والتواصل بين الشعوب.
- يجب زيادة وتيرة اجتماعات المسار الثاني التي يشارك فيها خبراء ومحللون من كلا الجانبين لمناقشة المجالات ذات الاهتمام المشترك.

Endnotes

1. Koch, C. (2022). EU-GCC Relations: Turning a New Page? In Gulf Research Center. Retrieved from https://www.grc.net/documents/629efc8da6548EUGCCRelationsTurningaNewPage1.pdf
2. Ibid.
3. Mason, R. (2022). The European Union's "Strategic Partnership With the Gulf": Half-Speed Ahead. Retrieved from Arab Gulf States Institute in Washington website: https://agsiw.org/the-european-unions-strategic-partnership-with-the-gulf-half-speed-ahead/
4. During a recent visit to AGDA, Luigi Di Maio spoke about the need to capitalise on the entrepreneurial spirit of the young people in Europe and in the Gulf, arguing that an FTA will bring about collective prosperity and growth given how important the GCC market is to the EU.
5. Mason, R. (2022). The European Union's "Strategic Partnership With the Gulf": Half-Speed Ahead. Retrieved from Arab Gulf States Institute in Washington website: https://agsiw.org/the-european-unions-strategic-partnership-with-the-gulf-half-speed-ahead/
6. Malkawi, Bashar H. "Legal Architecture and Design for Gulf Cooperation Council Economic Integration." ArXiv (Cornell University), 1 Jan. 2019, dx.doi.org/10.48550/arXiv.1909.08798, https://doi.org/10.48550/arxiv.1909.08798. Accessed 10 Mar. 2025.
7. UAE Ministry of Foreign Affairs. "JOINT STATEMENT between the GOVERNMENT of the UNITED ARAB EMIRATES and the GOVERNMENT of the ITALIAN REPUBLIC." Mofa.gov.ae, 24 Feb. 2025, www.mofa.gov.ae/en/mediahub/news/2025/2/24/24-2-2025-uae-italy. Accessed 3 Mar. 2025.
8. Nair, D. (2025, April 11). UAE-EU trade deal to boost FDI to Emirates amid rising global uncertainties, economists say. TheNational. https://www.thenationalnews.com/business/economy/2025/04/11/uae-eu-free-trade-deal/
9. These include (but are not limited to) the UAE's We the UAE 2031 vision and Saudi Arabia's 2030 Vision.
10. European Commission. (2025, March 28). Carbon Border Adjustment Mechanism. Taxation and Customs Union. https://taxation-customs.ec.europa.eu/carbon-border-adjustment-mechanism_en
11. Emirates Global Aluminium. (n.d.). CelestiAL solar aluminium. https://www.ega.ae/en/products/celestial
12. Maccioni, F. (2025, May 28). UAE minister says trade talks with EU not a hurdle for deal between GCC and bloc. U.S. News. https://www.usnews.com/news/world/articles/2025-05-28/uae-minister-says-trade-talks-with-eu-not-a-hurdle-for-deal-between-gcc-and-bloc
13. Arabian Business. (2025, June 19). UAE sees $45.6bn foreign direct investment in 2024, targets massive $354bn inflow. https://www.arabianbusiness.com/politics-economics/uae-sees-45-6bn-foreign-direct-investment-in-2024-targets-massive-354bn-inflow
14. UAE Government. (2024, May 7). The UAE's Green Agenda – 2030. https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/environment-and-energy/the-uaes-green-agenda-2030
15. Saur Energy. (2024, December 26). Masdar expands renewable energy investments in Europe. https://www.saurenergy.me/masdar-expands-renewable-energy-investments-in-europe/
16. Al Saif, Bader, and Dalia Ghanem. "EU-GCC Relations: How to Forge a Stronger Partnership?" European Union Institute for Security Studies, 18 Dec. 2023, www.iss.europa.eu/publications/briefs/eu-gcc-relations. Accessed 10 Mar. 2025.

17. Di Maio, L. (2024, June 28). The EU and GCC have embarked on a new era of strategic partnership. The National. https://www.thenationalnews.com/opinion/comment/2024/06/28/the-eu-and-gcc-have-embarked-on-a-new-era-of-strategic-partnership/

18. Ibid.

19. North Atlantic Treaty Organization. (2025, June 25). The Hague Summit Declaration issued by NATO Heads of State and Government. NATO. https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_236705.htm

20. Article 5 of the NATO Treaty means that if one NATO member state is attacked, the rest of the members treat it as if they were attacked too. They'll come together to support the country under attack, taking whatever steps they believe are necessary to help.

21. European Union. (2025, June 14). Israel/Iran: Statement by the High Representative on behalf of the European Union. Council of the European Union. https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2025/06/14/israeliran-statement-by-the-high-representative-on-behalf-of-the-european-union/

22. Morillas, P. (2021, November 25). An architecture fit for strategic autonomy: Institutional and operational steps towards a more autonomous EU external action. Foundation for European Progressive Studies. https://feps-europe.eu/wp-content/uploads/downloads/publications/211125%20policy%20brief_strategic-autonomy2.pdf

23. Aydıntaşbaş, A., Barnes-Dacey, J., Dennison, S., Dumoulin, M., Grare, F., Leonard, M., Murphy, T., & Torreblanca, J. I. (2023, October 3). Strategic interdependence: Europe's new approach in a world of middle powers. European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/publication/strategic-interdependence-europes-new-approach-in-a-world-of-middle-powers/

24. Gulf Research Center Foundation. (2024, October 10). Roundtable on EU-GCC relations [Event]. Brussels, Belgium. Supported by the European Union.

25. Council of the European Union. (2025, June 23). EU–Canada summit 2025: Outcome documents. https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2025/06/23/eu-canada-summit-outcome-documents/

26. Dubois, L. (2025, April 16). Belgium scrambles to reach Nato defence spending goal. @FinancialTimes; Financial Times. https://www.ft.com/content/7d9f8bed-6315-4826-afbb-4d868a0209d3